# أزمة علم الاجتماع فى مصر : تأملات في ملامح الأزمة ومحدداتها

الأستاذ الدكتور / نجيى شحاته سليمان

أستاذ علم الاجتماع السياسى

كلية الاداب – جامعة المنوفية

المقدمة :

العلم نتاج لتطور الاجتماعى ، ارتبط تطوره وتحددت أوضاعه تاريخيا بواسطة النشاط الانسانى ومن خلال حاجات القوى المنتجة للمجتمع ، فبقدر ما نمت هذه الحاجات ، وبقدر ما توفرت الظروف الاجتماعية الضرورية للممارسة البحثية العلمية،بقدر ماتطور العلم ووحدت المعرفة العلمية عن الإنسان والمجتمع الإنسانى والكون برمته البيئة المواتية للنمو والتشكل والانتشار. وعلى الرغم أن العلم يمثل الشكل الأعلى للمعرفة ، بفضل كونه منظومة من المعارف الموضوعية المعللة نظريا ، وبفضل ارتباطه بالواقع الاجتماعى للبشر وقدرته على تمكين الانسان من الوقوف على ما هو عام وراء الظواهر والوقائع المتعددة والمتفرقة ، وتحديد الضرورى وراء ما هو عرضى ثانوى ، فضلا عن دوره فى معرفة القوانين الموضوعية للواقع ، وتمكين الانسان من التنبؤ بالتغييرات المستقبلية وافاقها فى المجتمع كما فى الطبيعة ،فانه أى العلم يخضع للدراسة العلمية ، فالعلم نشاط اجتماعى كما سبق أن ذكرنا ، وبالتالى لا يمكن فهمه منفصلا عن النظم الاجتماعية الرئيسة مثل النظام الاقتصادى ، والنظام السياسى ، والنظام القانونى ، والنظام التربوى ،والنظام الأسرى ، والتى تعتبر جميعا محددات فاعلة فى صياغة طبيعته ومحتواه وأدواره المجتمعية فى كل تكوين اجتماعى اقتصادى محدد تاريخيا. وعلى ذلك فان علم الاجتماع بوصفه ظاهرة اجتماعية يخضع بطبيعة الحال للدراسة العلمية ، بمعنى أنه يصبح هو نفسه موضوعا للدراسة السوسيولوجية ، التى بواسطتها يمكن الوقوف على أهم ملامحه ومحدداته. وعلى هذا الاساس تهدف هذه الدراسة إلى تقديم ملاحظات منظمة حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع فى مصر ، والكشف عن ابعاد ازمته وذلك عن قناعة بأهمية هذا العلم فى تحقيق فهم موضوعى لواقع الانسان المصرى ،وقضاياه المصيرية والمساهمة فى صياغة وعيهالاجتماعى بذاته ومجتمعه وبالكون . وقد قامت فكرة هذه الدراسة فى ضوء الوعى بالمخاطر التى تنطوى عليها أوضاع علم الاجتماع فى مصر بأبعادها المختلفة؛ ومن أبرزها عملية التنشئة الأكاديمية والمنتج البحثى فى علم الاجتماع. وفى ضوء هذه الفكرة ونظرا لطبيعة هذه الدراسة المحدودة فقد تحددت أهدافها الدراسة في الإجابة على ثلاثة تساؤلات نوردها على النحو التالى:

١- ما أبرز خصائص التنشئة الأكاديمية لدارسى علم الاجتماع والباحثين الاجتماعيين فى أقسام علم الاجتماع فى مصر؟

٢- ما خصائص بحوث ودراسات علم الاجتماع فى مصر ،وما مدى قدرتها على تفسير الواقع الاجتماعى؟



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣- ما محددات أزمة على الاجتماع فى مصر وكيف أسهمت هذه المحددات فى صياغة وتشكيل هذه الازمة ؟

وتعتمد هذه الدراسة على مفهوم للازمة مؤداه ؛ تراجع وتفاوت قدرة علم الاجتماع عن فهم وتحليل وتفسير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع المصرى والوصول إلى تعميمات قادرة على استشراف الآفاق المستقبلية لهذا المجتمع. أما المقصود بمصطلح "الملامح" فإنها يشير إلى جملة الصفات والمواصفات الظاهرة لأزمة علم الاجتماع خاصة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة. وأما ما نقصده بمفهوم المحددات البنائية ؛ فهو "مجموعة القواعد والمعايير والقوانين الأساسية للمجتمع المصري والتى تسهم بالدور الرئيسى فى تشكيل أبعاد وطبيعة أزمة العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع بصفة خاص مثل ؛ النسق الاقتصادى ، النسق الاجتماعى ، النسق السياسى ، النسق القانونى ، النسق الثقافى ، النسق التربوى . هذا وتستند الدراسة الراهنة إلى الاسس النظرية التالية :

١- أن علم الاجتماع وأزمته الراهنة هى نتاج ومنتج اجتماعى، حيث تتجذر أزمة هذا العلم فى الواقع الاجتماعى البنائى الشامل للمجتمع المصرى، وفي ضوء موقع هذا المجتمع فى المنظومة الرأسمالية العالمية ؛

٢- اتصالا بالنقطة السابقة فإن الحالة البنائية للتكوين الاجتماعى الاقتصادى المصرى هى الأساس فى صياغة وتشكيل الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع فى مصر ، ويمثل الوعي بهذه الحالة في الوقت ذاته ، المقدمة الضرورية لفهم هذه الأزمة واستجلاء أبعادها المختلفة.

٣- أنه نظرا لكون الازمة الراهنة لعلم الاجتماع معطىً اجتماعياً، بمعنى أنها مكتسبة بوصفها نتاجا لعوامل مادية اجتماعية موضوعية ، فإنها – أى الأزمة- ليست أمرا سرمديا مطلقا بقدر ما تعكس حالة تكوين اجتماعى فى حالة من الحركة الدائمة والتحول المستمر ، يمكن تغييره نحو الأفضل، وبالتالى يمكن فى ظروف موضوعية ايجابية أن تجد أزمة علم الاجتماع الفرص الموضوعية للحل .

٤- أنه لدراسة الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع ينبغى التأكيد على عناصر وأبعاد هامة من أبرزها ؛ أوضاع التنشئة الأكاديمية فى أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية ومراكز البحوث الاجتماعية ، والمنتج البحثى فى علم الاجتماع من حيث حالته ومحتواه ومنطلقاته النظرية ، ومناقشة المحددات الفاعلة فى صياغة وتشكيل ملامح الأزمة وأوضاعها؛ وهو ما نعرضه فيما يلي :

**أولا - التنشئة الأكاديمية :-**

تعتبر التنشئة الاكاديمية إحدى أشكال التنشئة الاجتماعية بصفة عامة ؛ وهى - بالتالى عملية اجتماعية هادفة ذات مضمون اجتماعى ثقافى ثرى وتكتسى سمات وصفات ومواصفات ظاهرة وضمنية ذات معان ودلالات هامة ، ويجرى تحققها فى الواقع الاجتماعى المعاش من خلال جهود ملموسة وآليات وفعاليات اجتماعية نشطة ، فى إطار شبكة ممتدة من العلاقات الاجتماعية الانسانية القائمة ، وأخيرا تنتهى بمخرجات تتصل بمدى تحقيق الغاية منها وأهدافها المقصودة . إن من أهم غايات التنشئة الاكاديمية وأهدافها فى مجال دراسة علم الاجتماع والبحث العلمى الاجتماعى ، تحقيق التكوين الملائم للكوادر العلمية المزودة بمجموعة القيم والمعايير والاتجاهات والمهارات الذهنية

والبحثية اللازمة لتكوين وصياغة الشخصية القادرة على استخدام المنهج العلمى فى الحصول على المعرفة العلمية المنظمة حول المجتمع الانسانى وأشكال التفاعل الاجتماعى الانسانى ، وما يترتب عليها من ظواهر اجتماعية ، وبشكل يتأتى معه تحقيق فهم أفضل للواقع الاجتماعى وتدعيم القدرة على وصف هذا الواقع وتشخيص أوضاعه واستشراف آفاقه المستقبلية . ومع ذلك فإن المتأمل لموضوع التنشئة الاكاديمية فى أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية ومراكز البحوث الاجتماعية ، بمقدوره أن يقف على تراجع هذه الاوضاع بل تدهورها بشكل لافت للنظر ، والواقع أننا لايمكن أن نقف على تحليل سوسيولوجى متعمق لحالة الضعف والتراجع بل والتشوه التى تخص التنشئة الاكاديمية فى مجال علم الاجتماع ، إذا ما ظل اهتمامنا مقصورا على منظور لا يعنى بالأسس المادية والثقافية التى أسهمت فى تشكيل هذه الحالة ، وأعنى بذلك أننا بحاجة ماسة لإستخدام الماضى فى فهم الحاضر ، والبحث في المضامين الاجتماعية للتحولات التاريخية التى طرأت على المجتمع المصرى بصفة عامة والمؤسسات الجامعية ومراكز البحوث الاجتماعيةفى مصر بصفة خاصة . ومما يؤكد صحة ذلك ،أن المادة العلمية والمواد الدراسية التى يدرسها الطالب فى علم الاجتماع تقريبا فى كل أقسام الاجتماع - ونحن فى منتصف العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين - هى ذاتها التى كان يدرسها طلاب علم الاجتماع فى سبعينات القرن العشرين مع إضافة ملاحظة هامة وبارزة ، أن ماهو معروض الان للتدريس يمثل النسخة الردينة من الأصل المتواضع في . لقد كان تدهور التنشئة الاكاديمية مصاحبة للتدهور القائم فى كيف التعليم فى مصر بصفة عامة والتعليم العالى بصفة خاصة ، على الرغم من أهمية التعليم الذى يعد فى حقيقة الامر استثمارفى البشر، والذى بدوره يعتبر من أهم عوامل التقدم ومن المقومات الضرورية لقوة الدولة ( ١ ).

وفى هذا المعنى كان للسياسات التعليمية التى تبنتها الدولة منذ سبعينات القرن العشرين الأثر الواضح فى خلق الظروف الموضوعية التى من شأنها إعاقة تحقيق تنشئة أكاديمية ملائمة فى المؤسسات الجامعية بصفة عامة . ففى مجال علم الاجتماع كان التوسع فى إنشاء أقسام علم الاجتماع سمة بارزة فى كليات الادآب بالأقاليم المصرية ، فضلا عن التوسع فى زيادة الطلاب المقبولين فى مرحلة الليسانس مع إضطراد هذه النسبة فى السنوات التالية ، إلى الدرجة التى ارتفع فيها أعداد الخريجين من أقسام علم الاجتماع المصرية بدرجة عالية ، ومع ذلك فلم يصاحب هذه الظاهرة تطورا فى الخطط الدراسية لأقسام الاجتماع ،فضلا عن جمود محتواها وتخلفه مع متطلبات الواقع الاجتماعى . كما ازداد تخصص علم الاجتماع غموضا بفضل ما أطلق عليه " السيد الحسينى" ظاهرة الانتاج الكبير الذى تميزت به الجامعات المصرية ، فضلا عن تعويم الشهادات الجامعية وتلاشى الحدود بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية (٢).

لقد تساوقت مع محاولات تصحيح أوضاع التعليم فى المؤسسات الجامعية ومراكز البحوث جملة ملاحظات تكشف عن تردي حالة التنشئة الأكاديمية في ميدان علم الاجتماع ومنها :

١- غلبة التخلف على المقررات الدراسية ومحتواها لمرحلة الليسانس فى أقسام علم الاجتماع المصرية وهو التخلف الذى أعاق ليس فقط علم الاجتماع بل العلوم الاجتماعية عن متابعة التطورات السريعة للمعرفة السوسيولوجية فى الأدبيات العالمية



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

، فضلا عن سيادة الجمود والتناقض وبطئ الاستجابة للتحولات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والثقافية التى طرأت على المجتمع المصرى والمنظومة العالمية .إضافة إلى محتوى المقررات الدراسية موضوعات متكررة خالية من أى محاولة للتطوير سواء فى المادة العلمية أو فى طريقة تدريسها للطلاب ، بجانب تناقض مضامين هذه الموضوعات وفقا لإختلاف القائمين على تدريسها(٣). ففى لقاء بطلاب مرحلة الليسانس السنة النهائية الفرقة الرابعة (٤). طرحت على مجموعة من الطلبة والطالبات سؤالا مؤداه ، ما أبرز المشكلات التى تعرضون لها خلال دراستكم بالقسم ، وكان ذلك من بين ٢٥ طالبا وطالبة ، أجاب ثمانية عشرة بأن المشكلة التى واجهتهم وتواجههم فى الموضوع الواحد يمكن أن يدرس لهم بمعنى معين عند أستاذ وبمعنى أخر عند أستاذ أخر ، بينما أجاب ثلاثة طلاب بأن هناك تكرار فى الموضوعات التى يدرسونها حيث يتكرر تناول الموضوع المعين وهو ذاته فى أكثر من مادة وبأكثر من طريقة وأكثر من شكل . وفى سؤال أخر عن الرأى فى علم الاجتماع اتفق ثلاثة وعشرون طالبا على أن دراسة علم الاجتماع ليست سهلة وأنهم لم يستفيدوا منها لأنهم لم يتعلموا من دراستهم كيف يواجهون المشكلات الحياتية ، وأنهم يدرسون فقط لإجتياز سنوات الدراسة والحصول على موهل ؛ لقد ترددت على السنتهم " الدراسة مش سهلة .لم نستفد منه لم نتعلم كيف نواجه المشكلات ..إحنا بندرس علشان خاطر الامتحانات بس "

وفى مقابلة مفتوحة أجريت مع ١٨ طالبا وطالبة كان الهدف منها الحصول على بيانات متعمقة حول أهم المشكلات التى واجهتهم خلال دراستهم بقسم الاجتماع اتفق جميعهم على أن الامور التى تواجههم أثناء الدراسة وغير راضين عنها ويعتبرونها أمورا تعوق إمكاناتهم الذاتية وتشكل لهم حسب تعبيرهم " الإحباط " هى الامتحانات النهائية حيث يعتبرونها لا تتفق مع ما يجب أن تكون عليه مبررين ذلك بأن أسئلة هذه الامتحانات تخضع لأهواء البعض من الممتحنين . وربما كانت أقوالهم في هذا الأمر أفضل وسيلة للتعبير عن موقفهم من الامتحانات ؛وحيث ترددت على ألسنتهم عبارات مثل : يقول ع-س " تصميم الامتحانات عند الغالبية من الدكاترة فيه خلل كبير.. فيه أسئلة واسعة جدا ومش عارفين الدكتور عايز ايه .. يعنى السؤال يغطى فصل أو أكثر من فصول الكتاب"(٥).

وفى مقابلة جماعية أخرى ، تم إجرائها مع ١٦ طالبا وطالبة (١٢طالبة ،٤ طلبة )اتفق المبحوثين جميعا على أن هناك مجموعة من الظواهر التى سادت بالقسم خلال دراستهم فى الفرق الدراسية الثلاثه السابقة ولازالت قائمة حتى وجودهم بالفرقة الرابعة ، وأن هذه الظواهر هى بمثابة معوقات تعوق عن الاستفادة الحقيقية فى مرحلة التعليم الجامعى وقد حددها المبحوثين فى ؛ مشكلات خاصة بالتدريب الميدانى ، ومشكلات خاصة بطرق التدريس وطريقة عرض المحاضر للمادة العلمية ، وأخرى خاصة بمحتوى المقرر الدراسى ، وأخرى تتصل بالعلاقة المهنية بين الطالب والأستاذ ، وأيضا مشكلات خاصة بالامتحانات سواء مايخص وضع الأسئلة أو هيئة السؤال المعين أو مدى التوافق بين عدد الأسئلة فى المادة الواحدة والوقت المحدد للإجابة؛ وقد أقتضى تأمل مضمون أقوال الطلاب حول هذه الامور جميعا إلى أن هناك مؤشرات دالة على تراجع التنشئة الاكاديمية فى مرحلة الليسانس بل إنها دالة على تشوه هذه العملية . ومما يؤكد على ذلك ما ورد على ألسنة المبحوثين من أقوال حيث ترددت عبارات مثل هم يقول "

التدريب الميدانى اللى يعتبر مادة مهمة فى القسم لايشبع طموحاتى " **وتقول ل .هـ** " مادة التدريب ما بيتمش تقديرها كويس سواء فى الزيارات الميدانية أو من جانب الكلية.. الوحدات اللى بنرورها لا نعطينا حاجة مفيدة .. مشرف الوحدة إما غايب أو بيراضينا بأى كلام وقليل منهم اللى بيراعى ضميره..والمشرفين غالبا يتركونا نروح التدريب وخلاص " وأما عن طرق التدريس وعملية تدريس المقررات الدراسية من قبل المحاضرين **تقول ع . س** " فيه دكتور لايراعى مستوى الطلاب ... بيكون هو فى دنيا لوحده.. أهو بيشرح ويقول ويعيد ويزيد واحنا فى دنيا تانيه .. بنكون مش فاهمين حاجه من اللى بيقولها ..وفيه ناس بتملل الطالب منها ، يعنى فيه دكاترة بيزودوا فى الكلام لغاية لما نتوه ونسرح أو نتكلم مع بعض .. مفيش كلام يشدنا وبنكون مش قابلين الدكتور .." **وتقول ع .ل** أيضا فى هذا الموضوع " فيه ملاحظة غريبة أوى مش فاهمين إيه السر فى كده ...فيه دكتوره سألناها فى إحدى سنوات الدراسة بالقسم عن معنى كلمة "راديكالية " قالت لنا معناها محافظ .. يعنى إتجاه محافظ ، وبعدين فى مادة تانية سألنا دكتور عن معنى كلمة راديكالى نفس الكلمة !!فقال لنا معنى تانى خالص وإنها تعنى اتجاه يؤمن بالتغيير والحركة الثورية وبين أصلها وفصلها ..طبعا دا كله بيخلينا تايهين " كما **يقول أ.ع** " إمدادنا بالمعلومات متناقض فيه دكتور يقول معلومة والاخر يقول عكسها فى موضوع هو هو نفسه ....وفيه دكاترة ماتفهمش منهم حاجة أساسا..مبيعرفوش يوصلوا المعلومة ..وفيه دكاتره مبيعملوش حاجة إلا علشان توزيع الكتاب والشيت" **وتقول م .غ** " إحنا بنشترى الكتاب وعارفين إننا أولا مش هنفهم منه حاجه .. لأن بعض الكتب بيكون موضوعاتها متكررة ومنقوله من كتب قبل كده درسناها .. لنفس الدكتور طبعا فيه أساتذه بصراحة محترمين ... بنفهم منهم وما بيجبوش سيرة الكتب واللى يشترى يشترى واللى مايشتريش براحته .. المهم يذاكر ويفهم ويحل أخر السنه .. دول قليل خالص وكل واحد معروف للطلبة.." كما **تقول ن.س** " بصراحه الامتحانات عندنا مشكلة فيها .. قليل من الاساتذه اللى يجيب الاسئلة تكون واضحة ومفهومة ... يعنى تكون النقطة اللى الاستاذ عايزيسأل عنها محددة.. أما معظم الناس تخبط السؤال وأنا اتحدى إن يقدر يجاوب عليه هو نفسه.." **وتقول إ . أ** " المصيبة إن الاستاذ اللى بيشرح طول السنه هو الاستاذ اللى نفهم منه أسئلة الامتحان .." وهكذا يتضح أن التنشئة الاكاديمية فى أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية مثلها مثل كافة تخصصات العلوم الاجتماعية الانسانية ، بل وأيضا العلوم البحتة والتطبيقية تتسم بالتراجع والتخلف مع اضطراد هاتين الخاصيتين كلما تقدمنا فى الحاضر صوب المستقبل (٦).ولعل ما يؤكد ذلك ما أشار إليه " السيد الحسينى " فى ثمانينات القرن العشرين حول هذه الظاهرة ، من نمو أعداد الملتحقين بأقسام الاجتماع بالجامعات المصرية مع تراجع أوضاع التربية الاكاديمية وغموض تخصص علم الاجتماع بالتوازى مع ظاهرة الانتاج الكبير الذى شهدته ستينات القرن الماضى وما صاحبه من تلاشى الحدود بين التخصصات ، بالإضافة إلى محاولات تكييف البرامج الدراسية لعلم الاجتماع لأوضاع لا تتصل بتطوير المعرفة العلمية فى التخصص بقدر مسايرة الواقع الجديد فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادى ، وجمود المقررات الدراسية وتشوه محاولات التطوير والجودة فى مرحلتى الليسانس والماجستير وازدياد أعضاء هيئة التدريس دون مبررات منطقية ودون إنتاج علمى أو نشاط تربوى يصل إلى الحد الادنى



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من متطلبات شغل وظيفة أستاذ جامعى ، هذا فضلا عن تراجع أوضاع البحث العلمى وجمود التربية الاكاديمية فى الاقسام العلمية (٧). وبالتالى يمكننا أن نقف على مدى التشوه فى التنشئة الاكاديمية للباحثين فى علم الاجتماع واضطراد هذه الظاهرة فى الاتجاه السلبى ونحو مزيد من التشوه فى الوقت الراهن إذا ما وضعنا فى الاعتبار الملاحظات التالية :-

١- الزيادة فى أعداد الملتحقين بأقسام الاجتماع مع استمرار هذه الزيادة ، وضمانية الاختيار للملتحقين ففى سؤالنا للمبحوثين عن الأسباب التى دفعت الطالب للإلتحاق بقسم الاجتماع ؛ تبين أنه من بين ١٢٠ طالبا وطالبة ، أجاب ٤٥% بأن التنسيق كان السبب فى التحاقهم بقسم الاجتماع ، بينما كانت إجابات ٣٢%من الطلاب تشير إلى أن التحاقهم كان بسبب معرفتهم أن دراسة المجتمع شيقة فضلا عن أنها دراسة مميزة ، وفيما أجاب ١٧%من المبحوثين أن التحاقهم بقسم الاجتماع جاء بسبب رغبة الاسرة تضمنت استجابات ٦%من المبحوثين أن التحاقهم كان مخض صدفة.وحيث يكون الالتحاق للغالبية من طلاب أقسام الاجتماع بسبب المجموع فى امتحانات الشهادة الثانوية العامة أو لمجرد الحصول على شهادة جامعية(٨).

٢- جمود الخطط الدراسية للأقسام العلمية وتشابهها على مستوى الجامعات المصرية كافة دون تجديد أو تطوير حقيقى ، اللهم إلا فى تغيير عناوين بعض المقررات مثل استبدال عنوان مقرر "التاريخ الاجتماعى للمجتمع المصرى" إلى بعنوان نصه " البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى " وذلك لتجاوز مشكلة أحقية الأقسام العلمية الأخري فى تدريس هذا المقرر؛ كما تبين أن بعض الخطط الدراسية بها مقرر باسم " نصوص اجتماعية باللغة الانجليزية " وآخر باسم " نصوص اجتماعية باللغة العربية " !!! وهكذا .. إذا كان ذلك بعض من كل فيما يتصل بالمقررات الدراسية فى مرحلة الليسانس ،فإن الحال لا يختلف كثيرا فى مرحلة الماجستير؛حيث يغلب الفقر العلمى علي المقررات الدراسية للسنة التمهيدية للماجستير؛ كما يغلب عليها التخلف من ملاحقة التطورات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية القائمة على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية ، فضلا عن فوضي عملية التدريس فى هذه المرحلة ؛ فمن خلال ملاحظاتنا المباشرة ، يظهر بشكل واضح غياب الاهتمام بالعملية التعليمية الملائمة لطلاب هذه المرحلة واضطراب مواعيد تدريس موادها بل وضياع الوقت المخصص للتدريس ، بجانب شكلية العلاقة بين الأستاذ والطالب.

٣- تلاشى ظاهرة الاستاذ الجامعى الملتزم، مع وجود انماط أخرى من الاساتذة مثل الأستاذ القبيلى ، الأستاذ القناص ؛والأستاذ التقليدى ، وهى أنماط مثالية ترتبط بالواقع الاجتماعى للنظام التعليمى منذ مطلع الثمانينات ، وقد استحدث أنماط منها خلال العقد الراهن لنجد نماذج مستحدثة منها ،ما يعرف بأستاذ الشنطة وهو الاستاذ الذى يوزع مجهوداته انتدابا فى أقسام الاجتماع المختلفة بمعاهد الخدمة الاجتماعية الخاصة وأقسام الاجتماع بالمناطق النائية أو غيرها من الجامعات الاقليمية ، كما يوجد الان ما يعرف بنمط الأستاذ المستثمر وهو الذى يمارس نشاطا فى المجالات التجارية الاستثمارية بصفة أساسية ويأتى دوره كأستاذ فى المرتبة الثانية بوصفه دورا مضمونا ولا تهدده اللوائح والقوانين(٩).



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- تشوه الكتاب الجامعي وتراجع قيمته العلمية ، فإذا كان الكتاب الجامعي خلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين ، قد تراجعت قيمته المعرفية بسبب تهافت محتوياته من حيث القضايا والموضوعات وطرق التحليل والتفسير للقضايا والموضوعات التي يتناولها فضلا عن طريقة عرض مادته وذلك فى أغلب الكتب ويستثنى من ذلك إنجازات علماء الاجتماع المتميزون وإنتاجهم العلمى الرائد فى المجالات المختلفة لعلم الاجتماع مثل إنجازات جيل الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات من علماء الاجتماع والذين أثروا المكتبة العربية بمؤلفات ومراجع هامة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، ويمكن الإشارة في هذا الصدد الي سلسلة علم الاجتماع المعاصر سواء في تأليف الكتب المتعددة فى فروع علم الاجتماع ونظرية هذا العلم ومناهجه ،أوفي مجال ترجمة الأدبيات العالمية الهامة في علم الاجتماع(١١). وذلك علي العكس مما نجده من الظواهر السبية التي سادت العقد الأخير من القرن العشرين وتفاقمت منذ ذلك الوقت حتي صارت مشكلة بارزة من مشكلات التعليم الجامعي ، بل وقضية علمية وأخلاقية خطيرة ، تثير الجدل والخلاف ، وتهدد القيم الجامعية الايجابية والعملية التعليمية برمتها. لقد صار إضطراد الضعف والتراجع فى الكتاب الجامعى الذى يطلق اسمه مجازا على مجموعات من الاوراق تم تجميعها حول موضوعات موزعة فى مقررات دراسية أمرا مألوفا ؛حيث تفتقد هذه الاوراق إلى مضمون معرفى علمى ذو قيمة ، وأيضا تفتقر إلى الشكل المألوف للكتاب أيا كان نوعه، كما أصبح الهدف من المذكرات المدرسية الجامعية هو سعي البعض من معديها الي الحصول علي المال في شكل عملية استرزاق غير لائقة ؛ والحقيقة أن هذه الظاهرة لا تخص أقسام الاجتماع فقط أو الاقسام العلمية في العلوم الانسانية والاجتماعية فقط،بقدر ماأصبحت تسودمعظم الكليات بالجامعات المصرية .

٥- يرتبط بما سبق جمود الجهود العلمية لتطوير البحث العلمى الاجتماعى وفقدان الدافعية لإكتساب المعرفة العلمية والمهارات البحثية لدى طلاب الدراسات العليا، وهو ما نلاحظ نتائجه في ذلك الكم الهائل من رسائل الماجستير والدكتوراه، التى تفتقد أدنى المتطلبات المنهجية للبحث العلمى سواء فى مجال النظرية أو فى مجال المنهج والاجراءات المنهجية ، فضلا عن تكلس حركة البحوث والدراسات السوسيولوجية وتخلفها عن مسايرة الاتجاهات المنهجية الحديثة في البحث العلمي الاجتماعي علي النطاق العالمي ، وتراجع قيم العمل البحثي الجماعي ، والتواصل الايجابي الخلاق بين الباحثين .

٦- تحلل العلاقات الانسانية بين الكوادر العلمية بالاقسام العلمية وفساد المناخ الاجتماعى للعمل الاكاديمى ، وليس أدل على ذلك من تكرار حالات النزاع بين أعضاء هيئة التدريس فى بعض أقسام الاجتماع والتى تصل أحيانا إلى حد التقاضى بالمحاكم المصرية ، فضلا عن ما تكشفه ملاحظاتنا المباشرة من نزاعات داخل الاقسام العلمية بسبب توزيع المواد الدراسية فى بدايات الفصول الدراسية وعقد الاتفاقات لتفادي الأسباب المعروفة لهذه النزاعات بتبني حلول تنأى كثيرا بالعملية التعليمية عن مضمونها الأساسى، وأعتقد أننا لانتجاوز الواقع إذا ما شاهدنا اتفاقا على توزيع المذكرات الدراسية على الطلاب بنظام ما يعرف "بالبولا" وعلى ذلك فإن مايمكن



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التأكيد عليه في هذا الأمر ، هو أن البيئة الاكاديمية في أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية فضلاً عن البيئة الاجتماعية الاتساقية في هذه الاقسام والتي لم تعد قادرة على خلق الشروط الموضوعية التي تسهم في تشكيل وصياغة المعايير الملائمة للعملية التعليمية التي من شأنها أن تصنع باحثا واعيا بمهمته وأهدافه في الحقل العلمي الاجتماعي ، بقدر ما أسهمت هذه البيئة في تهافت وتحلل معايير التفوق والتميز ، وحيث تحول مضمون العلاقات القائمة بين الاستاذ والمعلم إلى علاقات مشيئة لا يمكن أن ينتج عنها تنمية المهارات النظرية والبحثية للطلب أو للباحث ، وحيث انحصرت معايير التفوق والتميز العلمي سواء لطلاب الليسانس أو طلاب الماجستير في الحفظ والاستظهار والاسهاب في إجابة أسئلة الامتحانات والاخراج الجيد لورقة الاجابة . وهي معايير في حقيقة الأمر لا تنطوي على مايشير إلى رؤى نقدية إبداعية أو إمكانات مهارية في مجال البحث العلمي الاجتماعي لهؤلاء الطلاب(١٢).

ثانيا – بحوث علم الاجتماع:

نستخدم مصطلح بحوث علم الاجتماع ، في هذا الجزء من الدراسة ،للإشارة إلى إجمالي المنتج البحثي لعلم الاجتماع في مصر ، باعتبار أن هذا المنتج يعد ممثلا للجانب التطبيقي لهذا العلم ، والذي يعكس تطوره وأوضاعه وخصائص أزمته . وعلى ذلك فإن بحوث علم الاجتماع في مصر تشمل البحوث والدراسات التي يجريها الأساتذة والباحثين عن الظواهر والمشكلات الاجتماعية للمجتمع المصري بما في ذلك بحوث ترقيات أعضاء الهيئة التدريسية وبحوث ودراسات طلاب الدراسات العليا بأقسام الاجتماع بالجامعات المصرية ، فضلاً عن البحوث والدراسات التي تجريها الهيئات البحثية ومراكز البحوث الاجتماعية والحقيقة أن التأمل المتأني للمنتج البحثي في علم الاجتماع بأبعاده المختلفة يفضي إلى أن هناك أزمة حقيقية تكتنف هذا العلم منذ نشأته وخلال مراحل تطورة ، إلا أن ما يمكن التأكيد عليه، ان هذه الأزمة لم تكن على نفس الدرجة من الحدة والعمق الذي نراها عليه خلال الفترة الراهنة، منذ سبعينات القرن العشرين ، فالشواهد التاريخية والمعاصرة تشير إلى أن هناك بحوث ودراسات أجريت عن المجتمع المصري وقد تميزت بالكفاءةالنظرية والمنهجية خلال خمسينات وستينات وسبعينات بل وثمانينات القرن العشرين ، وأن هناك ومضات مضيئة تخللت العقود التاريخية التي تلت هذه الفترة وحتى المرحلة الراهنة التي تمثلها العقد الاول بالإضافة إلى سنوات من العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين ، وليس أدل على ذلك من بحوث ودراسات أجراها أساتذة ملتزمون وأيضا تجدر اسات وبحوث أجراها طلاب الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه بالجامعات المصرية الأم ، وكذلك إمتدادهم ببعض الجامعات الاقليمية . ويمكن الاشارة في هذا الصدد إلى دراسة "حامد عمار" عن التنشئة الاجتماعية في قرية " سلوا" وهي من الدراسات الانثروبولوجية الرائدة ، التي تناولت الجوانب الاجتماعية والسيكولوجية للتعليم في مجتمع محلي قروي في مصر في عقد الخمسينات من القرن العشرين . وكذلك دراسة محمد عطف غيث التي أجريت لفهم وتفسير التغير الاجتماعي بأبعاده المختلفة في قرية القيطون بمحافظة الدقهلية. كما أجريت في نفس الفترة السابقة دراسة كلا من " هيرابيشي والخطيب" عن ظاهرة الاتصال والوعي السياسي في القرية المصرية ، والتي أجريت خلال السنوات الاخيرة من خمسينات القرن العشرين ، وأسهمت في تحقيق اضافات نظرية ومنهجية هامة في دراسة المجتمع الريفي. وفي عقد الستينات



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خطت دراسات وبحوث علم الاجتماع خطوات أكثر تقدما ، فقد أجريت العديد من الدراسات الهامة عن المجتمعات القروية المصرية ؛ على سبيل المثال دراسات تتبعية لاتجاهات القرويين نحو العمل الجماعي ، دراسات حول عمليات نشر المعلومات الجديدة في الريف المصرى ، وأخرى حول المنظمات الاجتماعية الريفية . كما ظهرت مؤلفات مدرسية متعددة عن حياة القرى والثقافة الريفية ، والعمل الاجتماعى فى الريف ، والأسس الاجتماعية للقرية ، ونظام التعاون الزراعى ونشأته وتطوره ، والتكيف الاجتماعى فى الريف المصرى الجديد ، والتنمية الريفي (١٣).

ومع ذلك فإننا نجد إشارات كثيرة وشواهد واقعية بارزة تؤكد على تردى أوضاع البحث العلمى الاجتماعى بما يعزز ما أشرنا إليه من أن هناك أزمة فى علم الاجتماع المعاصر فى مصر .ويمكن توضيح ذلك فى عرضنا لأوضاع بحوث ودراسات علم الاجتماع فى مصر فى النقطتين التاليتين :

١- شهد علم الاجتماع فى مصر ، تقدما ملحوظا فى مجال نظريته، وقد تجلى هذا التقدم فى صياغة تيار نظرى مادى نقدى - إن جاز هذا التعبير - أسهم بشكل واضح فى تشكيل المفاهيم والتصورات النظرية حول المجتمع المصرى ومن منظور يراعى الخصائص النوعية لهذا المجتمع عبر حدود الزمان والمكان والملكية، ولذلك فقد أسهم هذا التيار فى تبنى الباحثين لمفاهيم هامة فى دراسة المجتمع المصرى مثل أسلوب الانتاج ، الطبقة ، البناء الطبقى ، الوعى الاجتماعى ، الاغتراب وغير ذلك من المفاهيم التى ساعدت فى إنجاز دراسات وبحوث مست جوهر المجتمع المصرى وأحاطت بشكل واع بالتحولات التاريخية التى طرأت عليه ، فضلا عن موقعه فى المنظومة الرأسمالية العالمية. ويمكن الاشارة فى هذا الصدد - على سبيل المثال لا الحصر - إلي الدراسات التى أجريت بالريف المصرى ؛ وهى دراسات ركزت على البناء الطبقى للريف المصرى ، التركيبة الاجتماعية للطبقة ، التحولات التاريخية التى طرأت على الريف المصرى وما تبعها من تحلل جماعات طبقية وظهور جماعات أخرى ، دراسات البناء السياسى للقرية المصرية ، وبناء القوة ، والتغير الاجتماعى ، ودراسات القيم الاجتماعية ، ودراسات الوعى الاجتماعى بأشكاله المختلفة . كما أجريت دراسات جادة حول ظاهرة الفقر ، والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للطبقة العاملة الريفية. لقد تميزت البحوث والدراسات التى أجريت عن الريف المصرى فى إطار الفهم المادى التاريخى النقدى، فى تعيين موضوعات بحوث ودراسات تنصب على ما يتصل بطبيعة المجتمع المصرى وتاريخه الاجتماعى ، كما تبنت هذه الدراسات أشكال جادة ومتعمقه وموضوعية للتحليل والتفسير السوسيولوجى للظواهر محل الدراسة ؛ حيث سعت إلى تحليل الوقائع المتصلة بموضوعاتها من منظور جدلى يأخذ فى اعتبارة أبعاد التاريخ والجغرافيا وحركة الاجتماع الانسانى للمجتمع المصرى ، استنادا إلى المحددات البنائية لموضوعاتها ، مما أسهم فى اقتراح طرق بحثية وتطوير أدوات لجمع البيانات المتصلة بموضوعات البحوث والدراسات، بما يضمن كفاءتها فى دراسة المجتمع المصرى .

ويمكن فى هذا الاطار أن نشير إلى دراسات رائدة فى علم الاجتماع مثل " بناء القوة فى الريف المصرى والتى أجراها "محمود عودة" انطلاقا من الاتجاه المادى التاريخى ، وقدم خلالها عرضا نقديا للأسس النظرية والمنهجية الضرورية فى دراسة القرية المصرية . كما قدم أيضا تحليلا شاملا ومتعمقا لبناء القوة فى الريف المصرى استنادا



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى الشواهد التاريخية ونتائج البحوث السوسيولوجية ، تبعها دراسة ميدانية استهدفت وصف ظاهرة القوة وتشخيصها في قرية مصرية كما يدركها القرويون أنفسهم . كما استهدفت تحديد وتحليل العلاقة الجدلية الدينامية بين بناء القوة والبناء الاجتماعي للقرية ؛ وقد أفضى هذا التحليل إلى نتائج هامة كشفت النقاب عن دور البناء الاجتماعي بأبعاده الاقتصادية والعائلية في تشكيل بناء القوة في القرية ، مما أسهم في إضفاء قدر بالغ من الوضوح على طبيعة العلاقة بين القوة والبناء الطبقي (١٤). وفي دراسة "الفلاحون والدولة " قدم "محمود عودة" تحليلا موسعا للوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للإنتاج القروي ، وذلك من خلال قراءة جديدة ومتطورة للمادة التاريخية المتصلة بالعلاقة بين الفلاحون والدولة، تنهض على أساس المناقشات النظرية التي دارت حول مفهوم أسلوب الانتاج الآسيوي ، وأسلوب الانتاج الخراجي الذي طوره " سمير أمين ". كما قدم أيضا دراسة ميدانية عن الواقع الاجتماعي الاقتصادي في قرية مصرية ، يعتمد على تحليل ميكروسوسيولوجي لبعض أنماط العلاقات الاجتماعية الاقتصادية في مجال الانتاج الزراعي . وقد أسهمت هذه الدراسة عند مستوى التحليل الموسع في إثراء المعرفة السوسيولوجية حول المظاهر الجزئية للإنحلال والتفكك التاريخي لأشكال الاستغلال والاستنزاف الخراجي أو الآسيوي أو ماقبل الرأسمالي بصفة عامة سواء في مجال فائض الانتاج الزراعي أو فائض العمل الزراعي، في إطار ظروف تفكك ملكية الدولة للأراضي الزراعية، وما واكب ذلك التفكك من تغيرات طرأت على وظيفة الدولة ، إلى تعيين أسباب هذا التفكك والإنحلال الذي طرأ على الجماعة القروية والمظاهر التي يتخذها ؛ كظهور طبقة كبار الملاك وبصفة خاصة الملاك الغائبين ، وما ترتب على ذلك من أشكال جديدة للإنتاج والعمل الزراعي، والتبادل، وظهور السوق القروية، والاساليب المستحدثة لتدخل الدولة في الاقتصاد، والأشكال الجديدة لإستهلاك فائض الانتاج الزراعي وفائض العمل الزراعي . أما على مستوى التحليل الميكروسوسيولوجي فقد كشفت الدراسة عن العوامل التي تعوق تحول الأرض الزراعية في القرية إلى سلعة للتداول، ووجود أشكال أخرى غير التداول السلعي؛ مثل الإيجار والغاروقة أو الرهن. كما كشفت الدراسة أيضا عن ركود أدوات الانتاج وتخلفها وتجاور أدوات تعود إلى أنماط إنتاجية قبل رأسمالية بجانب أخرى حديثة(١٥ ). كما شهد التراث البحثي في علم الاجتماع دراسات وبحوث جادة أسهمت في إثراء المعرفة السوسيولوجية على المستويين النظري والمنهجي ، مثل دراسات " عبدالباسط عبد المعطي في القرية المصرية ؛ ففي دراسته " الصراع الطبقي في القرية المصرية "(١٦) استخدم المقولات النظرية للمادية التاريخية، وذلك لتحقيق هدفين هامين ؛ الأول خاص بتطوير الرؤى النظرية المتصلة بالمادية التاريخية وتوضيح مدى قدرتها على تفسير الصراع الطبقي في نماذج من القرية المصرية ، والثاني لغرض استطلاع بعض متغيرات الصراع ومؤشراته في قرى مصرية ، وقد خرجت هذه الدراسة بنتائج هامة أسهمت في تطوير الرؤى النظرية النقدية وأساليب التحليل السوسيولوجي في دراسة الظواهر الاجتماعية في الريف المصري . وفي دراسته " البناء السياسي في الريف المصري – تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة"(١٧) سعى أحمد زايد إلى دراسة البناء السياسي في الريف المصري في ضوء نموذج نظري لدراسة المجتمع المصري في ضوء خصوصيته التاريخية. وفي هذه الدراسة سعى



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الباحث الى عقد مناقشة بالغة الاهمية فى تطور علم لاجتماع الريفى والسياسى. ، وتزويد المعرفة السوسيولوجية بمزيد من المعلومات والمعرفة المنظمة حول طبيعة العلاقات القائمة بين خمس عناصر أساسية هى : اشكال النشاط الاقتصادى ، والجماعات الطبقية ، وأنماط القيم، وأنماط الأيدولوجيات ، والبناء السياسى ، وذلك فى إطار الوعى بالاتجاهات النظرية الأساسية فى دراسة الأبنية الإجتماعية والسياسية للمجتمعات الإنسانية من جانب ، وتاريخ المجتمع المصرى من جانب آخر. لقد أسهمت هذه الدراسة فى تزويد الباحثين بخبرة بحثية متميزة فى الدراسة العلمية للظاهرة السياسية فى الريف المصرى ، فضلا عن توجية الإنتباة إلى أساليب منهجية أكثر ملاءمة فى الدراسة السوسيولوجية للظاهرة الاجتماعية فى المجتمعات الريفية مثل المزاوجة بين الأساليب المنهجية الكمية والأخرى الكيفية، وتطوير إجراءات التحليل الكيفى للوقائع الامبريقية .

وفى دراسة " للوجود السياسى للفلاحين "(١٨) سعى " صلاح منسى" إلى التعرف على طبيعة المشاركة السياسية لقيادت الفلاحين ، الذين يمثلون المجتمع القروى فى التنظيمات السياسية المختلفة، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت فى بداية ثمانينات القرن العشرين . وقد قدمت هذة الدراسة نتائج هامة حول الانتماء الطبقى للقيادات الفلاحية وموقعهم الاجتماعى والاقتصادى ، ومدى تمثيلهم طبقيا للشرائح الطبقية الريفية المختلفة . واذا كان ماسبق يمثل نماذج لمنتج سوسيولوجى بحثى جاد ، تم إنجازة بواسطة اساتذة وباحثين أكاديمين بأقسام الاجتماع فى مصر ، فإن المؤسسات البحثية الأخرى ومنها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، قد أسهم فى تقديم دراسات وبحوث إجتماعية عن ظواهر إجتماعية مختلفة فى المجتمع المصرى ، فى مجال علم الاجتماع الريفى ، وعلم الإجتماع السياسى، وعلم اجتماع الجريمة ، وعلم الإجتماع القانونى، وعلم الإجتماع الأسرى وغير ذلك من فروع ومجالات علم الاجتماع . وقد كان ولا يزال لهذة البحوث والدراسات دوراً واضحا فى تشخيص وتحليل وتفسير الواقع الاجتماعى المصرى بأبعادة المختلفة فضلا عن دورها فى تقديم إضافات معرفية سوسيولوجية لنظرية علم الاجتماع ومناهج دراستة. وربما كان من المفيد هنا الإشارة إلى الدراسة الهامة التى اجريت عن المجتمع الريفى بعنوان " مستقبل القرية المصرية" والتى قدمت إسهامات نظرية ومنهجية هامة ، فضلا عن إسهامات إمبيريقية، ممثلة فى تحقيق فهم متعمق وشمولى للقرية المصرية ، واستشراف أفاقها المستقبلية (١٨) . ومع ماتقدم فإن فحص التراث البحثي في علم الاجتماع وحتي منذ نشأته ، يشير الي أن ثمة أزمة بنائية ارتبطت بطبيعة نشأة هذا العلم ونظرياته الغربية . وبحكم العلاقة التاريخية القائمة بين المجتمع المصري والمجتمعات الغربية الرأسمالية ، وما تختص به هذه العلاقة من عدم التكافؤ علي كافة المستويات ، فقد شهد جانبا كبيرا من دراسات علم الاجتماع حالة من التبعية الفكرية والايديولوجية ، وقد تمثل ذلك في الموقفالنظري للباحثين المصريين وموضوعات الدراسة ونتائجها . ولذلك فإنه مع تحول المجتمع نحو الارتباط التبعي للنظام الرأسمالي العالمي ، والأخذ بسياسة ما يعرف بالإنفتاح الاقتصادي ، اتخذت أزمةعلم الاجتماع منحيً آخر أكثر عمقاً وأشد خطورة ؛ وهو ما نوضحه في النقطة التالية.

ثانيا – شهدت بحوث ودراسات علم الاجتماع في مصر حالة من الضعف والتراجع منذ سبعينات القرن الماضي ، وقد تجلي ذلك علي مستوي السياسات التعليمية وفلسفة التعليم



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منذ ذلك الوقت، وحتي المرحلة الراهنة من القرن الحادي والعشرين. وتمتد خاصيتي الضعف والتراجع علي المستوي الثاني والخاص بأوضاع المنتج البحثي في علم الاجتماع وطبيعته ، وأيضا علي المستوي الثالث وهو ما يتصل بعلاقة البحث الاجتماعي في مصر بالمجتمع المصري ذاته . عندالمستوي الأول، يمكن رصد تهافت السياسات التعليمية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، كما هو الحال في مجال التعليم في مصر بصفة عامة ، بجانب خلو الفلسفة العامة للتعليم والبحث العلمي من القيم الإيجابية والتوجهات القومية الهادفة الي تحقيق تنمية مستدامة في الامكانات المادية والبشرية للمجتمع، والتي من المفترض ان يرتبط بها التخطيط للتعليم والبحث العلمي، والذي من شأنه أن يكون البحث العلمي أداة فعالة في رصد الواقع ومحاولة فهمه وتشخيص مشكلاته والوصول الي القوانين التي تحكم حركته، وحتي يمكن التوصل الي صياغة أنساق تصورية لاستشراف آفاقه المستقبلية . ونظرا للقصور الذي يسم السياسات التعليمية المتتالية في مصر منذ بدايات زمن الانفتاح الاقتصادي ، فإنه قد شاب مشكلات التعليم وعملياته ومناخه الاجتماعي العام مظاهر متعددة للتشوه، سواء في ذلك شكل العملية التعليمية واجراءاتها أومحتوي العملية التعليمية ومضامينها القيمية ، مما أعاق النظام التعليمي والعملية التعليمية والبحث العلمي الاجتماعي، من أن يكون كفيلا للوصول الي مخرجات تتفق والحاجات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع المصري، وبما يحقق تنميته ويعزز قدراته علي مواجهة التحديات العالمية التي يواجهها، ومتطلبات حمايته في ظل التحول الي نظام كوني ذو بعد واحد (١٩). وبالتالي لم يكون البحث العلمي الاجتماعي قائما علي خطط موضوعية تحدد أهدافه ، وتميز بين الأولويات والثانويات من موضوعات البحث ونقاط التركيز ومجالات الاهتمام . ويتضح لنا ذلك اذا ما وضعنا في الاعتبار الأسس المادية والقيمية التي قامت عليها عمليات صياغة السياسات التعليمية منذ الإرهاصات الأولي للارتباط السلبي بالنظام الرأسمالي العالمي ،والتي قادت الي ضبابية الرؤية الإنمائية ، وغياب التواصل بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية ،فضلا عن تخلف نصيب التعليم العالي والمؤسسات البحثية والنشاط البحثي ذاته من الناتج المحلي الاجمالي . ومما يؤكد صحة ذلك؛ التخصيص غير الموضوعي لجملة الانفاق الحكومي علي قطاع التعليم ؛ وحيث تستهلك بنود مثل الأجور والنفقات الجارية وخاصة لصالح الشرائح العليا في الهيكل الإداري، في صور مكافآت وبدلات واجتماعات ومؤتمرات (٢٠). وأما المستوي الثاني والخاص بأوضاع المنتج البحثي في علم الاجتماع وخصائصه ،فإنه في ظل غياب استراتيجية أو خطة واضحة تسترشد بها مؤسسات بحوث علم الاجتماع ليس فقط في مصر بل في الوطن العربي، ومع تحلل الروابط الواضحة بين هذه الاستراتيجيات وبين الاستراتيجية العامة للتنمية الاجتماعية الشاملة ، اتسم النشاط البحثي بالضعف والتحلل ، كما اتسم المنتج البحثي نفسه وبكافة أشكاله بخصائص من أبرزها :التشتت والتفاوت مع غياب الهدف المجتمعي. حيث أصبحت عملية اختيار موضوعات البحوث ومشكلاتها ومجالاتها مرهونة بعوامل فردية ذاتية تخص الباحثين ذواتهم مثل ارتباط بحوثهم بأماكن اقامتهم أوعملهم ، أوخصائصهم النوعية ،أو اهتماماتهم الخاصة . وتشير الشواهد الواقعية التي تستند الي خبرتنا الاكاديمية ومشاركتنا في لجان التطوير وجودة التعليم الجامعي ، الي أن معظم محاولات صياغة استراتيجيات أوحتي خطط لتطوير البحث العلمي في الوطن



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإنسانية بصفة عامة ، تجري بصورة شكلية لاتتعدي مجرد محاضر اجتماعات يتم تحريرها وكتابة تقاريرها ، دون تنفيذ فعلي علي أرض الواقع. وليس من قبيل المبالغة القول بأن الحصيلة الناجمة عن ذلك ، تظهر في حالة الفوضي والارتباك التي تسم النشاط البحثي في العلوم الإنسانية والاجتماعية ومن بينها المنتج البحثي السوسيولوجي . ويمكن رصد هذه الفوضي في تفاوت الأوزان الكمية لبحوث ودراسات علم الاجتماع في موضوعات هذه البحوث ومشكلاتها ؛ وحيث نجد زحام من الموضوعات مركزة في مجال معين من مجالات البحث الاجتماعي ، بينما نجد ندرة في بحوث تتناول ظاهرات اخري ينبغي أن تكون في أولويات البحث العلمي الاجتماعي ، ناهيك عن تباين المنطلقات النظرية للباحثين والتي تنعكس في تهافت القيمة الحقيقية للبحوث أو الدراسات التي يجريها الباحثين . ولعل مايوضح هذه الحقيقة مانلاحظه من ندرة بحوث ودراسات الوعي الاجتماعي في مصر ، وغيابها كلية في مؤسسات البحث العلمي الاجتماعي في الوطن العربي علي الرغم من أهمية الوعي الاجتماعي وارتباطه بالمجتمعات الانسانية بأبعادها المختلفة. كما نلاحظ أنه من المؤشرات السلبية لبحوث علم الاجتماع في مصر غياب القضايا القومية الكبري التي من المفترض أن تحتل مكانة متميزة في أولوليات موضوعات البحوث ، فضلا عن غياب التكامل في المشروعات البحثية مع استثناءات محدودة للغاية ، تم فيها انجاز دراسات قومية بواسطة فريق بحثي شامل وفرق بحثية فرعية في إطار المشروع الواحد. ويعتبر المسح الشامل للمجتمع المصري الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة في العقد الثامن من القرن الماضي نموذجا للمشروعات البحثية الاجتماعية النادرة في هذا الشأن، وكذلك بحث مستقبل القرية المصرية الذي أجرته نفس المؤسسة السابقة وتم نشره في تسعينات القرن الماضي (٢١). وأما مايتعلق بالمستوي الثالث والخاص بالعلاقة بين البحث الاجتماعي والمجتمع ، فلاتزال هناك مشاهد بحثية واقعية تحتاج الي ألمعية ثاقبة وبصيرة نافذة عند رصد وتقييم البحوث الإمبيريقية في علم الاجتماع ، وحيث نجد أن معظم البحوث والدراسات التي أجريت عن الواقع الاجتماعي ممهورة بعناوين منسوبة للمجتمع المصري، وكذلك أهداف تساؤلات أو فروض تتصل مباشرة بالمجتمع المصري، وكذلك مبررات لإختيار موضوعات البحوث وجميعها يرتبط بالمجتمع المصري . ومع ذلك عند تحليل المادة الإمبيريقية المتصلة بالظاهرة موضوع البحث ، وعند استخلاص نتائج الدراسة وتفسيرها ، نجد نتائج وكأنها خاصة بمجتمع مصري أوروبي أو أمريكي . وربما يدفعنا ذلك الي البحث في الخلفية النظرية التي تستند اليها هذه الدراسات- وهي في معظم الحالات نظريات علم الاجتماع ذات النشأة والتطور الأوربيين- مع سعي الباحثين الي تطويع الواقع المصري لخدمة هذه النظريات ومجاراتها، تطويعا تعسفيا يبتعد بالدراسة ونتائجها كثيرا عن مقاصدها والهدف الحقيقي منها، نتيجة تجاهل الباحثين وغياب وعيهم بالخصائص النوعية للمجتمع المصري، فتكون النتيجة النهائية للبحث الاجتماعي - بناءا علي ذلك- تكريس الجهل بالواقع المصري بدلا من فهمه وكشف إلتباساته، وتكريس الوعي به. إنها حالة إغتراب المنتج السوسيولوجي، مثلما الحال في اغتراب الباحث السوسيولوجي نفسه ؛ اغتراب البحث عن الواقع المصري عبر مظاهر مثيرة للجدل كما الموقف في البعد عن اختيار القضايا التي تحوز أو يجب أن تحظي بأولوية الاهتمام في قائمة المشكلات البحثية ، والاهتمام بالقضايا المصيرية للمجتمع المصري ؛



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأذناك لانجد في أغلب الأحيان - ونحن في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين - بحوثاً ودراسات ذات أطار نظري واضح وموضوعي، أو خطط منهجية دقيقة، وبالتالي الفقر من التعمق، والتفكك لا نجد بحوثاً تتعامل خلالها الباحث مع الواقع المعاش بموضوع دراسته بقدرة ملائمة على التحليل والتفسير والإحاطة على ذلك كثيراً. وعلى الرغم مما هو قائم في محصلة النظرية البحثية عن أشكال التفاعل الإجتماعي الإنساني التكوين الإجتماعي الإقتصادي المصري الراهن، يشتمل على قليل من البحوث والدراسات التي تتناول موضوعات وقضايا تمس جوهر الواقع المصري والمرحلة التاريخية الراهنة، والتي يعد بها باحثين على درجة ملائمة من الكفاءة النظرية والمنهجية والمهارات البحثية، ومن الأمثلة الدالة على ذلك دراسات القرية المصرية، الوعي الإجتماعي، والثقافة السياسية، وعلاقة الفلاح بالأرض، وعلاقة المصريين بالبيئة، ودراسات عالم الحياة اليومية (٢٢)، وكذلك رسائل الماجستير والدكتوراه مثل دراسة "على عبد الوارث"، ودراسة مروة لاشين عن "دور الأحزاب السياسية ثورة يناير في التنمية السياسية في الريف المصري "(٢٣)، ودراسة منها الدراوي عن " العلاقة بين الدين والسياسة في المجتمع المصري "(٢٤)، وكذلك دراسة حسناء حسن محمود " الدور السياسي المتغير للمرأة الريفية بعد ثورة يناير ٢٠١١"(٢٥)، على الجانب الآخر نجد كثيرة من البحوث والدراسات التي يغلب عليها التشوه النظري والمنهجي البحث في ذاته، ويغلب على باحثيها الإغتراب والاستسهال، والضعف النظري والمنهجي أيضاً، فضلاً عن عدم الإلتزام بأخلاقيات البحث العلمي، وبصفة خاصة مايتصل ببحوث الماجستير والدكتوراه، ونسبة لايستهان بها من بحوث ترقية المدرسين والأساتذة المساعدين للدرجات العلمية الأعلى. لقد جسدت الاعتبارات السابقة جميعها الظروف الأكاديمية العامة التي أسهمت في تشكيل البيئة الفكرية التي يدرج فيها الباحثون على إجراء بحوثهم، وقد ساهمت هذه البيئة على ظهور توليفة عجيبة من انماط البحوث، لانجد البحوث الجادة فيها إلا مساحة محدودة، مقابل ما تحتله فيها البحوث المعيبة نظرياً ومنهجياً من مساحة معتدة ومواقع متميزة، وفي ضوء ذلك نعرض لبعض انماط البحوث والدراسات التي تمثل المنتج البحثي لعلم الإجتماع في المرحلة الراهنة:

١- البحوث المتميزة: وهو نمط نادر من البحوث والدراسات التي أجريت في علم الإجتماع، وتمتاز هذه البحوث بدرجة ملائمة من الدقة والموضوعية. كما تمتاز هذه البحوث بدرجات متميزة من سلامة الشكل العام، وسلامة ودقة اللغة، ووضوح الهدف، والصحة المنهجية، والأصالة والإبتكار، ومناقشة النتائج في اطار شامل ومتعمق، فضلاً عن دقة التوثيق وحضور خاصية الابتكار والابداع. ويجري هذه البحوث أساتذة ملتزمون ويتمتعون بقدر كبير من التكامل الشخصي والحرص على على التقاليد الجامعية وأخلاقيات البحث العلمي. كما يسعى هؤلاء الأساتذة لتنشئة تلاميذهم على الالتزام الأكاديمي والأخلاقيات الايجابية.

٢- البحوث التقليدية: يشيع هذا الشكل من البحوث في حقول البحث العلمي ليس فقط في علم الاجتماع، ولكن في كافة تخصصات البحث العلمي، سواء التخصصات النظرية أو التخصصات العملية التطبيقية، وخاصة في ظل الظروف الاجتماعية الاقتصادية والثقافة السائدة في المجتمع المصري وحالة النسق التربوي السائد في هذا المجتمع.

ويجري البحوث التقليدية باحثين تقليديين أيضا ؛ أي باحثين غير مبدعين إلا فيما يبتكرونه من أساليب وأساليب تحقق لهم انجاز بحوثهم في أسرع وقت ممكن وبأقل حد من التكلفة وأكبر عائد مادي ومعنوي . يخلو هذا النمط من البحوث من أي نزعة ابتكارية أو حس ابداعي في المنهج والنظرية ؛ يساوي في ذلك الأستاذ وطلاب الدراسات العليا ، الذين نكتشف تحريفا في المجال الأكاديمي بأنهم يحملون نفس خصائص أساتذتهم التقليديين . فهم ممن ينطبق عليهم المثل " هذا الشبل من ذاك الأسد " ولكن فقط في مهارات الفهلوة وفبركة البحوث !!! . تشكل ثقافة التكويش hoking culture والقنص والحذر الظهير الفيمي للممارسة البحثية للقائمين على هذا النمط من البحوث، التي تعتبر بالنسبة لهم رافدا أساسيا من روافد الحصول على أفضل نصيب ممكن من فرص الحياة ايما في ذلك الحصول على فرصة عمل ،أو الالتحاق بالمؤسسات البحثية الموازية ،أو الإعارة للعمل بالجامعات الخليجية، أو الترقية لدرجة أستاذ مساعد أولدرجة أستاذ. يلخص " د.السيد الحسيني " خصائص البحوث التقليدية في عبارة قصيرة مؤداها ؛ان هذه البحوث هي بحوث الحد الأدنى .

٣- البحوث الشبابية ؛ هذاالنمط من البحوث منتج انفتاحي مثله في ذلك مثل الأغاني الشبابية والوجبات السريعة . ظهر هذا النمط من البحوث ليس فقط في مجال البحث العلمي الاجتماعي بل أيضا في مجال البحث العلمي كافة في مصر متزامنا مع حقبة السبعينات والتحول الرأسمالي للمجتمع المصري والارتباط غير المتكافئ بمركز النظام العالمي . وقد نما هذا النمط من البحوث مع نهاية الإستقطاب العالمي وبزوغ عهد العولمة. انتاج البحوث الشبابية في أي مجال من مجالات البحث العلمي يتم في سرعة بالغة مع قدر عال من تلفيق المعلومات وتنظيمها بصورة لا تغيب عن المحكم الدقيق والقارئ الواعي. كما أن هذا النمط من البحوث يتقاطع مع البحوث التقليدية في نقاط عديدة ، منها الهدف المتوقع منها والميل الى انجازها في أسرع وقت ممكن. الا أن مايميز البحوث الشبابية أن القائمين على إجرائها يستهترون بأصول البحث العلمي الاجتماعي ، ويغيب عندهم ضمير الباحث الموضوعي ، وأخلاقيات البحث العلمي. يعتبر تجميع المعلومات عن موضوعات البحوث في هذا النمط من أي مصدر للمعلومات مهما كان مصدقيته العلمية غاية إجرائية للإنجاز ، كما أن تركيب هذه المعلومات وتلفيقها بغض النظر عن ملاءمتها خاصية بارزة لها . أبرز مايميز هذا النمط من البحوث أيضا أنها بحوث مسلوقة ؛ سريعة الاعداد ومادتها العلمية من مخلفات البحوث الأخري ونفاياتها كما هو حال الوجبات السريعة ، ولذلك فانهاغير قابلة للتمثيل الغذائي الفكري، وضارة بالتراث البحثي والمعرفي لعلم الاجتماع ؛ حيث لا تفيد في فهم الواقع الاجتماعي ولا تسهم في تطوير نظرية علم الاجتماع . تعج بحوث الترقيات بقدر لا يستهان به من هذه البحوث ، كما يشيع انتاجها من جانب طلاب الدراسات العليا في صورة رسائل علمية .

٤- البحوث المشبوهه ؛ وقد تراجعت عن تسمية هذا النمط من البحوث ببحوث الخطيئة على الرغم من أنها التسمية الأكثر توافقا مع هذا النمط . يشيع انتاج هذا النمط من البحوث في كافة مجالات العلوم في الآونة الأخيرة ، ويعلن عن أماكن اجرائها عبر وسائل الاتصال الجماهيري بشكل سافر ، فضلا عن وجود سماسرة تدير حركة جلب العملاء وتحديد الأجر . الخاصية المحورية لهذه البحوث أنها غير شرعية من الناحيتين



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القانونية والقيمية الأخلاقية ؛ وذلك لأن هذا النمط من البحوث لا يعده صاحبه بنفسه، وإنما هي بحوث جاهزة مدفوعة الأجر يتم اجرائها في دور مشبوهة تحمل مسمى "مراكز" والتي يطلق عليها "سماتر" وهي ظاهرة من الظاهرات الخطيرة على المستويين المنهجي والمجتمعي ، وتعكس وجودا اجتماعيا مشوها ومتناقضا ، وذلك لما لها نظيرا في دور اعداد أوراق ملخصات للمقررات الدراسية لطلاب الجامعة ، تجري تعديلات في طباعتها ليستخدمها الطلاب في عمليات الغش في أوقات الامتحانات، وذلك في مكاتب دائما ما تكون مجاورة للمؤسسات الجامعية . يعد هذه البحوث عادة متخصصون ذوي قدرات هائلة على تدوير البحوث السابقة، التي أجريت بواسطة القائمين الحقيقيين على اجرائها. وذلك بعد أن ينشرها أصحابها في مجالات النشر المعتادة ، ثم يتولى هؤلاء المتخصصون في هذا النمط الزاهن من البحوث تغيير معالمها الرئيسة مع اضفاء الحبكة المنهجية عليها . تخضع البحوث المشوهه في اعدادها إلى سلسلة من عمليات التفكيك والقص واللصق، وكل ما من شأنه تغيير ملامح النسخة الاصلية للبحث وتمييز نسخته المفبركة .وربما يتخذ معدوا هذه البحوث منحى آخر في اعدادها :مثل ترجمة بحوث متخصصة من الانبيات العالمية عبر برامج الترجمة الالكترونية. الأجور المدفوعة في إعداد هذه البحوث عالية ، لأن معدوها يتولون أمورها بدءا من فكرتها وانتهاء بنتائجها. معظم رواد هذه المراكز من طلاب الدراسات العليا الوافدين من البلدان العربية الأخرى . أحيانا مايلجأ إلى هذا النمط من البحوث بعض من المشتغلين بالعلم، الذين انتسبوا إلى مجال البحث العلمي بطرق ملتوية أوانخرطوا في العمل بالمؤسسات الأكاديمية دون الكفاءة المطلوبة، وبطبيعة الحال لم يتوفر لديهم الحد الأدنى من المهارات البحثية المتخصصة ، ومضطرون للترقي إلى الدرجات العلمية الاعلى.

**ثالثا- في محددات الأزمة :**

كان لتناقضات النمو الرأسمالي وارتباط النظام الاقتصادي المصري بالنظام الرأسمالي العالمي ، دورا كبيرا في إصابة النظم الاجتماعية الرئيسية ، بقدر لا يستهان به من التشوة والازدواجية والتناقض .ففيما يتصل بالنظام الاقتصادي ، أصبح القصور والتشوة من ملامحة البارزة، وقد تجلى ذلك في تراجع معدلات النمو الاقتصادي والإفراط في التوجة نحو الخارج وتفاقم العجز الخارجي ، وزيادة التفاوت في توزيع الدخل والثروة، وثنائية التبديد على المستوى الفردي والإعسار على المستوى الجمعي ، مما أدى إلى تزايد احجام الديون الخارجية وارتفاع معدلات التضخم بسبب الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية . وعلى المستوى الاجتماعي، أدى التشوه الذي يسم النظام الاقتصادي المصري ، إلى تفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تمس الحياة اليومية للجماهير،مثل مشكلات : البطالة ، الإسكان ،التوسعة العشوائية انخفاض الدخل ، الارتفاع المستمر في أسعار الحاجات الأساسية.كما نجم عن وضعية الاقتصاد المصري استفحال ظاهرة الفقر وزيادة الآثار السلبية للهجرتين الداخلية والخارجية، مما كان لة أثر بالغ في تعميق الفوارق الطبقية مع تشوه البناء الطبقي للمجتمع المصري في آن واحد ، فضلا عن تفكك البنية التقليدية للأسرة وضعف الروابط الاجتماعية التقليدية()وفيما يتعلق بالنظام التربوي ، فقد ظهرت الكثير من الاختلالات

الكمة والنوعية التاريخية في مكوناتة بسبب العلاقات غير المتكافئة بين النظام المحلي والنظام العالمي ، ودور المساعدات الأجنبية في اعادة إنتاج تخلف النظام التربوي المصرى ، حتى أصبح هذا النظام غير قادر على تحقيق حاجة التعليم للشباب الخ الاجتماعية الفقيرة ، وذلك بفعل طبيعة التكوين المصرى وموقعة في النسق العالمي . أما النظام الإعلامى ، فقد لعب دورا لا يستهان به في تكريس الثقافة الاستهلاكية ، واصبح آلية من آليات الغزو الثقافى الذى تمارسة الامبريالية على الثقافة القومية ، مما أسهم في تكريس الثقافة الاستهلاكية في المجتمع وتكريس منظومة من المبادئ والقيم والأفكار والعادات والتقاليد مغايرة لما كانت عليه ثقافة العمل والبحث الجاد ، بجانب تغريب المواطن وطالب العمل والباحث العلمي معا من القيم الاجتماعية الايجابية . لقد تفاعلت التحولات التى طرأت على النظم الاجتماعية الرئيسية للمجتمع في إلقاء ظلالها على الأسرة المصرية والمؤسسات التربوية والانسان المصري ، كما أصابت هذه التحولات بناء القيم الاجتماعية ومنها قيم التعليم والبحث العلمي والاشتغال بهما ، بينما سادت القيم السلبية المادية وقيم الاستسهال ، ولذلك ساد البناء الثقافي محتوى متناقضا من المفاهيم السلبية حول العلم والمعرفة ، وتراجعت في الثقافة المشوهة قيم العمل الجاد . وقد اسهم ذلك بشكل واضح في صياغة وتشكيل أزمة البحث العلمي في مصر ومنها أزمة البحث العلمي الاجتماعي بأوضاعها الكمية وأنماطها النوعية المستحدثة (٢٦).

**المراجع والهوامش:**


١- سمير نعيم أحمد ،المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، ط٥، مكتبة سعيد رأفت بجامعة عين شمس ، ١٩٩٧ ،ص ص٢٥٧-٢٥٨

٢- أنظر اسهامات هامة في شرح أوضاع التنشئة الاكاديمية في :السيد الحسيني ، نحو اكاديميةمصرية - محاولة أولية للتشخيص والتنميط ضمن أعمال مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ،١٦- ١٨ أكتوبر ،١٩٩٥ ،ص ص ١-٢

٣- سمير نعيم أحمد ، أهل مصر - دراسة في عبقرية البقاء والاستمرار، ط١، مركز أوفيست وكمبيوتر المنصورة ، ١٩٩٣ ،صص٨٢-٨٣.

٤- مقابلة مفتوحة مع طلاب السنة الرابعة بقسم الاجتماع جامعة المنوفية ، في اغسطس ٢٠١٦ .

٥- مقابلة جماعية متعمقة مع طلاب السنة النهائية قسم الاجتماع كلية الاداب جامعة المنوفية ، اغسطس ٢٠١٦ .

٦- مقابلة مفتوحة ، أغسطس ٢٠١٦.

٧- السيد الحسيني ، مرجع سابق

٨- مقابلة مفتوحة بطلاب الفرقة الثالثة ، قسم الاجتماع ، كلية الاداب جامعة المنوفية ، اغسطس ٢٠١٦ .

٩- السيد الحسيني ، مرجع سابق ،ص ص ١- ١٢

١٠ -سمير نعيم احمد ، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص٨٣.




الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١١ - نهلة ابراهيم ، "المعوقات السوسيو-ثقافية" لقيم الانجاز لدي طلاب جامعة الاسكندرية ، ضمن أعمال الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع ، كلية الاداب، جامعة طنطا، ١٨- ١٩ مارس ٢٠٠٧ .

١٢ - انظر ؛ نهلة ابراهيم، المرجع السابق، ص ص ٨٢- ٨٨

١٣ - انظر عرضا تفصيليا لهذه الإنجازات في ؛ محيي شحاته، علم الاجتماع الريفي، دار الوفاء للطباعة ، شبين الكوم ، ٢٠١٠ ،ص ص ٥٦-٦٠ .

١٤ - محمود عوده، دراسات في علم الاجتماع الريفي ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧١ .

١٥ - ----------، الفلاحون والدولة - دراسة في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،١٩٩٣.

١٦ - عبد الباسط عبد المعطي ، الصراع الطبقي في القرية المصرية ،تحليل تاريخي ومعاصر دار الثقافة الجديدة ،القاهرة ،١٩٧٧ .

١٧ - احمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري – تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، دار المعارف ،القاهرة، ط١، ١٩٨١

١٨ - صلاح منسي ،الوجود السياسي للفلاحين،دار نافع للطباعة ، القاهرة ،١٩٨٤ .

١٩ - محمود عودة ، مستقبل القرية المصرية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ،الدراسة الميدانية ،المجلد الثاني ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ١٩٩٩ .

٢٠ - محيي شحاته، في العلاقة بين التعليم العالي والتنمية ،بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمي لكلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الامارات العربية المتحدة، العين ا، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٢ ،ص ص١٢- ١٧

٢١ - محمود عوده ، مستقبل القرية المصرية ، مرجع سابق

٢٢ - أنظر ؛ عرضا لدراسات حول هذه القضايا في ؛محيي شحاته ،مشكلات المجتمع المصري ج٢ ، مطبعة جامعة المنوفية ،٢٠١٦

٢٣ - مروة منير لاشين ، "السياق الاجتماعي للعلاقة بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية - دراسة حالة لعينة من الأحزاب السياسية لثورة٢٥ يناير ٢٠١٤ "، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، ٢٠١٦

٢٤ - مها النبراوي، "الإطار الاجتماعي للعلاقة بين الدين والسياسة" ،رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ،كلية الآدب ، جامعة المنوفية ،٢٠١٦

٢٥ - حسناء حسن ، "الدور السياسي المتغير للمرأة الريفية دراسة ميدانية في قرية مصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، ٢٠١٦،

١٦ - محيي شحاته ، علم الاجتماع السياسي ، مطبعة جامعة المنوفية ،٢٠١٤ ، ص ص ١٩٧-٢٠١




الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner